



بقلم: د. هشام عورتاني

## الريادية في أوساط الخريجين...

## المعوقات ومتطلبات التفعيل

**أستاذ  
الاقتصاد،  
جامعة  
النجاح  
الوطنية في  
فلسطين...  
ومدير مركز  
تطوير  
القطاع  
الخاص**

إن أحد الأهداف الأساسية للتعليم العالي هو المساهمة في إعداد الخريجين للانخراط في سوق العمل، ليس فقط كعاملين بأجر، بل وكأصحاب عمل. وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف، تمكنت الجامعات والمعاهد العليا في الأقطار العربية من تحقيق إنجازات ضخمة بالنسبة لإنتاج الخريجين المؤهلين للالتحاق بسوق العمل المأجور، خاصة في الدوائر والمؤسسات الحكومية. ولكن يلاحظ من الناحية الأخرى أن جهاز التعليم العالي في الغالبية العظمى من الأقطار العربية لم يتمكن من تحقيق إنجازات تذكر فيما يتعلق بتأهيل الخريجين لكي يبادروا بخلق فرص عمل لهم من خلال إقامة مشاريع خاصة بهم، وليس عن طريق الركض وراء الوظائف هنا وهناك.

إن المشكلة الأساسية هنا هي أن الأجهزة

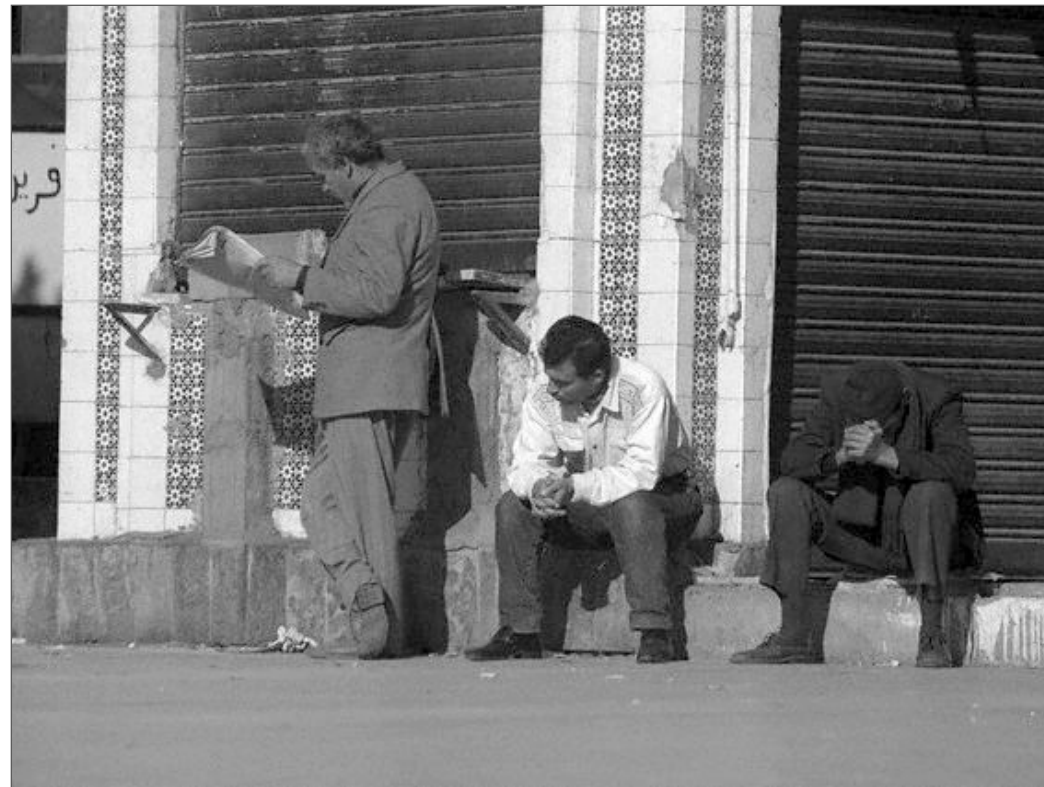
الحكومية في غالبية -أو ربما جميع- الأقطار العربية قد أصبحت متخمة بالموظفين، وبالتالي فإن قدرتها على استيعاب المزيد منهم قد تراجعت إلى حد بعيد. بل إن الترهل في الأجهزة الحكومية قد وصل في كثير من البلدان العربية لمستويات عالية، بحيث أصبح تقليص عدد العاملين هو أحد المرتكزات الرئيسية لعملية الإصلاح الاقتصادي. لذا فقد أصبح من الواضح أن الوسيلة الأهم لخلق فرص العمل تكمن في زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص، ليس فقط من خلال توسيع وتحديث المشاريع القائمة، بل وكذلك من خلال تعزيز القدرات الريادية لدى الخريجين.

لقد دلت التجربة العملية خلال العقود الماضية على أن مؤسسات التعليم العالي في معظم الأقطار العربية لم تحقق نجاحاً ملموساً

في تعزيز الروح والقدرات الريادية لدى الخريجين بهدف إعدادهم لامتحان العمل الحر، وذلك كأصحاب عمل وليس كموظفين وعمال. كما أن الجهات الرسمية والأهلية على حد سواء لم تحقق نجاحات مرموقة بالنسبة لإقامة المؤسسات اللازمة لتلافي هذا النقص في مرحلة ما بعد التخرج. ولعل الخطوة الأولى التي يجب القيام بها في هذا الاتجاه هي التعرف على طبيعة الخدمات المساندة التي يفترض توفيرها بهدف تعزيز روح الريادية لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا في الوطن العربي.

## مشكلات ومعوقات الريادية

إن أول المشكلات التي تعيق توجه الخريجين الجدد نحو العمل الاقتصادي الحر هي في الغالب



افتقارهم للأفكار الريادية المدروسة والقابلة للتطبيق. صحيح أن برامج الدراسة في المعاهد والجامعات قد نجحت بدرجات متفاوتة في تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة لممارسة العمل في مجالات معينة، ولكن لا يفترض أن توفر الجامعات للخريجين دراسات تفصيلية حول الفرص المتاحة لامتحان العمل التجاري في التخصصات الأكاديمية التي تطرحها. وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة لأن تقوم جهة أو جهات أخرى بإعداد دراسات مختصرة لفرص العمل الحر والاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدماتية المختلفة. ويفترض أن تتضمن دراسات كهذه تعريف واقعي بربحية المشروع ومتطلباته التمويلية والتسويقية، ولمحة عن الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذه. وبالطبع فإن دراسات كهذه قد تكون كافية

بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكنها ليست بديلاً لإجراء دراسات أعمق للجوى الاقتصادية بالنسبة لغالبية المشاريع الكبيرة.

إن عدم وجود اطلاق كاف على الفرص الاستثمارية المتاحة في البنية الاقتصادية المحلية يمثل مشكلة، ليس فقط بالنسبة للخريجين الجدد، بل كذلك بالنسبة لمنشآت الأعمال القائمة التي تتطلع لتوسيع قاعدتها الاستثمارية. ولا شك أن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من التجارب التي مرت بها بلدان أخرى بالنسبة لكيفية التعامل مع هذا الموضوع، حيث عملت على إقامة البنية المؤسساتية القادرة على توفير تدفق دائم للأفكار الاستثمارية في القطاعات المختلفة.

أما المشكلة الرئيسية الثانية التي تعيق الريادية بين الخريجين في الوطن العربي، فهي الافتقار للخبرات الإدارية والفنية اللازمة للنجاح عند البدء بمراحل التنفيذ، حيث إن توفر الشهادات العملية لدى الرياديين الراغبين في امتحان العمل الحر لا يمكن أن يشكل بديلاً عن اكتساب الخبرات الإدارية والفنية. ومن البديهي أن فرص النجاح في تنفيذ المشاريع الريادية يمكن أن تزداد كثيراً إذا توفرت للرياديين الفرصة للحصول على التدريب والإشراف في المراحل الأولى من عملية التنفيذ. وهنا أيضاً يوجد مشكلة مزمنة في معظم الأقطار العربية من حيث ضعف فاعلية المؤسسات القائمة في توفير الخدمات المطلوبة.

وبالطبع فإن أحد أهم متطلبات تعزيز الريادية، خاصة في أوساط الخريجين، هو توفير مصادر التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المستهدفة. فمن الواضح أن الغالبية الساحقة من الخريجين قد لا تمتلك التمويل الذاتي بما يكفي لتنفيذ المشاريع المطروحة، كما أنها لا تمتلك الخبرة ولا المتطلبات الكافية التي تلبى اشتراطات البنوك للموافقة على منح التمويل المطلوب. لذا فإن هناك ضرورة ملحة لتعريف الخريجين، بشكل موضوعي، بمصادر وبرامج التمويل المتاحة، سواءً من البنوك التجارية أو

من مؤسسات الإقراض غير المصرفية، أو تلك التابعة للمنظمات غير الحكومية.

وجدير بالذكر أن الفرص المتاحة للحصول على التمويل للمشاريع الريادية قد تكون، على الأغلب، أوسع مما يعرف الخريجون الجدد، أو حتى أصحاب المشاريع القائمة. وينطبق ذلك بشكل خاص على فلسطين، حيث يوجد الكثير من برامج الإقراض المدعومة من قبل المؤسسات الدولية المختلفة، مما يمكن البنوك المشاركة في تلك البرامج من تقديم الخدمات الائتمانية بشروط تشجيعية. ولعل من أبرز الأمثلة على هذه الخدمات هي برامج ضمان القروض (LOAN GUARANTEE PROGRAMS)، وتغطي حوالي 60 - 70% من حجم المخاطرة التي تتحملها البنوك المقرضة للخريجين.

أما المتطلب الرابع لتعزيز الريادية بين الخريجين فهو ما يتعلق بالتسويق. فمن الواضح أن ربحية المشروع ستعتمد في نهاية الأمر على قدرته في طرح منتجاته بمستوى كاف من التنافسية بالمعايير الدولية، سواءً في الأسواق المحلية أو الخارجية. وبالطبع فإن ذلك يتطلب، أولاً، توفير رزمة متكاملة من الخدمات التسويقية الحديثة، بالإضافة إلى اطلاق كاف على الافاق المتاحة للوصول للأسواق المحلية والخارجية. وهنا أيضاً لا يمكن الافتراض بأن الخريجين الجدد قد حصلوا على ما يكفي من الخبرات اللازمة للوصول بمنتجاتهم إلى الأسواق المستهدفة، والصمود أمام المنافسة الطاحنة في تلك الأسواق.

أخيراً وليس آخراً، فإنه من المهم جداً لدعم الريادية في الوطن العربي تعريف الخريجين الجدد بالمتطلبات القانونية فيما يتعلق بالمشاريع المستهدفة. ويشمل ذلك بشكل خاص التعريف بأليات الحصول على مختلف أنواع التراخيص اللازمة لمنشآت الأعمال، بما في ذلك إقامة أو استئجار المنشآت، وتوصيل خدمات البنية التحتية (مياه، كهرباء، مجاري). كذلك يفترض تعريفهم بمتطلبات التسجيل لدى وزارة الاقتصاد والغرف

التجارية، والإمكانيات المتاحة للاستفادة من برامج تشجيع الاستثمار التي يمكن أن تمنحها المؤسسات الحكومية المتخصصة.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية الدول العربية تحتل مرتبة متدنية على قائمة البنك الدولي فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال فيها. وتعود الأسباب الرئيسية لذلك لتعدد المتطلبات اللازمة للمبادرين. ولارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات اللازمة للمبادرين. لذلك فإن أحد المتطلبات الأساسية لدعم الروح الريادية في الأقطار العربية هي إعادة النظر بشكل جدي ودائم بهذه المتطلبات بهدف تبسيطها وتقليل تكلفتها. وهناك الكثير مما يمكن تعلمه من الخبرات المتوفرة لدى الدول الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك بعض الدول العربية.

#### الأطر التنفيذية اللازمة

إن العمل على توفير الخدمات المساندة السالفة الذكر بكفاءة هو أصعب بكثير من التعرف عليها ومحاولة إقناع الجهات المعنية بأهميتها. ومن المؤكد أنه لا يوجد "وصفة" موحدة يمكن اقتراحها لتحقيق هذا الهدف، حيث إن الظروف المحلية في كل بلد قد تفرض انعكاسات هامة على طبيعة الوسائل التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. ولكن بشكل عام، يمكن الافتراض بأن أحد أهم مرتكزات دعم الريادية في الأقطار العربية هو تفعيل دور الجامعات المحلية فيما يتعلق بتعميق التواصل بين الخريجين وسوق العمل المحلي، خاصة بالنسبة لإمكانية إقامة أعمال خاصة بالخريجين وليس فقط إعدادهم كموظفين.

إن نجاح الجامعات في تحقيق هذه الرسالة يتطلب إجراء تعديلات جوهرية في المناهج الدراسية بهدف تعميق ارتباطها بالقطاعات الاقتصادية المحلية وسوق العمل، كما يفترض أن يقوم المدرسون بتعريف طلبتهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات الارتباط بالتخصصات التي تدرسها الجامعات. ويمكن لهذا التواصل أن يتم جزئياً من خلال المحاضرات التي

يلقيها المدرسون أنفسهم، ولكن يقترح أيضاً دعوة الخبراء العاملين في المؤسسات ذات العلاقة للتحديث أمام الطلبة الخريجين في إطار المساقات المناسبة. كما يجب تشجيع المدرسين على تنظيم رحلات ميدانية للطلبة، يقومون خلالها بزيارة مشاريع ناجحة في المجالات ذات العلاقة بدراساتهم.

وبالتوازي مع الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات التعليم العالي، فإن هناك ضرورة ملحة لإقامة المزيد من أليات "الحضانة" للمشاريع الريادية في الأقطار العربية. ولعله يمكن الاستفادة هنا من التجارب الناجحة لمؤسسات حضانة مشاريع تكنولوجيا المعلومات (IT INCUBATORS) التي أقيمت مؤخراً في بعض الأقطار العربية، مثل فلسطين، حيث يتم في حاضنات كهذه توفير بعض أو جميع الخدمات الأساسية التي ذكرت سابقاً في هذا المقال. ولكن المطلوب الآن هو إيجاد مؤسسات متخصصة في حضانة المشاريع الريادية في قطاعات أساسية أخرى، مثل الزراعة والسياحة وبعض الفروع الصناعية. وقد يكون من الأنسب أن تنشأ مؤسسات كهذه بمبادرات مشتركة بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة (مثل وزارة الاقتصاد ووزارة العمل) ومؤسسات القطاع الخاص (مثل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية). ومن المرجح أن مشاريع كهذه ستلقى دعماً مادياً وفنياً من بعض الجهات الدولية المتخصصة، مثل منظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الأمريكية (USAID).

إن تحقيق إنجازات كبيرة باتجاه تعزيز الريادية والمبادرة لدى خريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي يتطلب جهوداً مكثفة وذات طابع تراكمي بالاتجاهات سالفة الذكر، ومن المؤكد أن تحقيق إنجازات ملموسة في هذا المجال هو مسؤولية جماعية ملقاة، ليس فقط على عاتق الجامعات، بل وعلى الكثير من المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة.

**هناك حاجة ماسة لأن تقوم جهات أخرى، غير الجهات الأكاديمية، بإعداد دراسات مختصرة لفرص العمل الحر والاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمات المختلفة.**

**هناك ضرورة ملحة لإقامة المزيد من أليات "الحضانة" للمشاريع الريادية في الأقطار العربية. . وقد يكون من الأنسب أن تنشأ مؤسسات كهذه بمبادرات مشتركة بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات القطاع الخاص، ومن المرجح أن مشاريع كهذه ستلقى دعماً مادياً وفنياً من بعض الجهات الدولية المتخصصة.**

**أصبح من الواضح أن الوسيلة الأهم لخلق فرص العمل تكمن في زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص، ليس فقط من خلال توسيع وتحديث المشاريع القائمة، بل وكذلك من خلال تعزيز القدرات الريادية لدى الخريجين.**

**يمكن الافتراض بأن أحد أهم مرتكزات دعم الريادية في الأقطار العربية هو تفعيل دور الجامعات المحلية فيما يتعلق بتعميق التواصل بين الخريجين وسوق العمل المحلي، وهذا يتطلب إجراء تعديلات جوهرية في المناهج الدراسية بهدف تعميق ارتباطها بالقطاعات الاقتصادية المحلية وسوق العمل.**